

تواريخ البحث	الإيرادات الضريبية ومدى مساهمتها في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق " دراسة تطبيقية "
تاريخ تقديم البحث : 2024/ 8 / 2	
تاريخ قبول البحث : 2024 / 9 / 8	
تاريخ رفع البحث على الموقع: 2025/3/15	المدرس الدكتور ميادة رشيد كامل المدرس المساعد زينب عبد الهادي عبود الأستاذ الدكتور علاء فريد عبد الاحد
	الجامعة التقنية الجنوبية /الكلية التقنية الإدارية/ البصرة

المستخلص :

غالبًا ما يحدد النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد حجم الإيرادات المتحصلة. لا تزال الضرائب تعد احد أهم المكونات في إدارة الدخل الوطني عبر الدول الناشئة والمتقدمة. يهدف البحث الحالي لايجاد العلاقة بين الإيرادات الضريبية ومدى مساهمتها في البعد الاقتصادي من اجل التنمية المستدامة في العراق و تمتد من عام 2004 إلى عام 2020. وتم إجراء تحليل للعلاقة بين المتغيرات باستخدام المنهج الوصفي التحليلي . في هذه الدراسة ، و يتم تقييم آثار الإيرادات الضريبية و الاستهلاك و الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي بالإضافة الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت و اجمالي قيمة الصادرات والاستيرادات ونسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي مع الاخذ بنظر الاعتبار اجمالي قيمة الدين العام و تشير النتائج التي تم التوصل اليها إلى أن الإيراد الضريبي ليس له مساهمة فعالة في زيادة الاستثمار و تخفيض الدين العام بالإضافة الى ضعف القاعدة الانتاجية وعدم القدرة على تغطية الطلب المحلي من السلع و الخدمات و تنص التوصيات بشأنها .

الكلمات المفتاحية: الإيراد الضريبي ، البعد الاقتصادي ، التنمية المستدامة ، الاقتصاد العراقي

Tax Revenues and the Extent of their Contribution to the Economic Dimension of Sustainable Development in Iraq “An Applied Study”

Lecturer: Dr. Mayada Rashid Kamel Assistant Lecturer, Zainab Abdel Hadi Abboud

Professor Dr. Alaa Farid Abdel-Ahad

Southern Technical University / Administrative Technical College / Basra

Abstract :

This research examines the effect of promotional deception used by mobile phone companies on students purchase intention. Unethical practices, including fraud and deception, greatly affect students' intention to purchase. To address this, a study plan was developed using a questionnaire divided into three sections. The first section includes personal data from the sample, including gender, age, and educational background. The second section focused on the dimensions of promotional deception, which included public relations, advertising, personal selling, and direct marketing. The third section focused on the student's purchase intention. The research sample included (70) students from the Administrative Technical College at Dohuk Technical University, where (80) questionnaire forms were distributed and (70) valid questionnaires were retrieved for analysis, representing a strong recovery rate of 93.33%. Data analysis was performed using the SPSS statistical program. The results led to implementable conclusions and recommendations consistent with the objectives of the study. Among them (The study concluded that unethical practices in promotion significantly affect customers' intention to purchase. Based on the results)

Keywords: deception in public relations, deception in advertising, deception in personal selling, in direct marketing.

المقدمة:

تعد السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية و السياسة الاقتصادية للدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي الإيراد الضريبي دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة عبر توجيه الموارد المالية نحو المشاريع والقطاعات التي تسهم في النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعاشي .

ان دراسة التنمية الاقتصادية تؤدي الى تحسين الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و السياسي في البلد و بدورها تتطلب الحدائة و التطوير في الاستثمار مع تنفيذ الاستراتيجيات اللازمة. تحتاج التنمية إلى موارد مالية لتمويلها و تتمثل هذه الموارد بالضرائب. لذا فإن معظم الدول تولي أهمية كبيرة لأساليب اختيار الضرائب، و تسعى لتكوين هيكل ضريبي يتوافق مع الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تشكيل السياسة الضريبية المناسبة و تستعمل الدول السياسة الضريبية لتحقيق الأهداف الاجتماعية الشاملة لما لها من تأثير في توجيه الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية فضلا عن اهداف الدولة الأخرى .(مروه،2024،240).

تلجأ معظم الدول إلى صياغة وتصميم أهداف سياسة ضريبية دقيقة ومحددة باعتبارها السياسة المعتمدة لتحقيق الأهداف. سياسة اقتصادية تحكمها وتحددها إجراءاتها وبرامجها التي تعد بمثابة الضرائب المفروضة على أي مجتمع، وتوسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الشاملة للدولة .(عباس و بختي فاطمة،2022).

إن السياسة الضريبية في العراق لا زالت أسيرة الفكر الاشتراكي الذي كان سائداً حتى عام 2003، إذ نجد أن القوانين الضريبية المعتمدة اليوم في العراق مستمدة بالأساس من قانون ضريبة الدخل 113 لسنة 1982 وتعديلاته، فهو القانون الوحيد المعتمد سواء في احتساب ضريبة الأفراد أو الشركات، ولا يتضمن القانون تفاصيل واضحة تخص المشاريع الناشئة أو الريادية .(إبراهيم،2024،10).

مشكلة البحث:

تعد الضرائب أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية المهمة لتمويل الإيرادات العامة للمساهمة في تمويل الانفاق العام و تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية . لذا تتحدد مشكلة البحث بالتساؤل الآتي :

- هل يؤثر الإيراد الضريبي في البعد الاقتصادي العراقي ؟

- مدى مساهمة الإيراد الضريبي في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ؟

هدف البحث:

يمكن تحديد اهداف البحث الرئيسية و الفرعية على وفق الآتي:

الهدف الرئيس، يتمثل في مدى مساهمة و تأثير الإيراد الضريبي في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ومنها يمكن أن نبين الأهداف الأخرى وكالاتي:

- التعرف على الإيراد الضريبي ضمن الإيرادات العامة للدولة .

- التعرف على الإيراد الضريبي ضمن إيرادات الموازنة العامة والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

- مدى انعكاس الإيراد الضريبي في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث من خلال الدور الواسع الذي تؤديه السياسة الضريبية في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق .

فرضية البحث:

في ضوء مشكلة و هدف البحث يمكن صياغة الفرضيات الاتية :

- يوجد تأثير للإيراد الضريبي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة .

- لا يساهم الإيراد الضريبي في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة .

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

تمثلت الحدود الزمانية للبحث في الفترة (2004-2020). أما الحدود المكانية فتمثلت في الهيئة العامة للضرائب في العراق

هيكلية البحث:

من أجل إنجاز هذا البحث اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي والتحليلي و الادبيات السابقة و هما الأنسب لدراسة مثل هذه المواضيع حيث ينقسم هذا البحث إلى ثلاث محاور رئيسية على النحو التالي :

يقدم المحور الاول الاطار النظري للإيرادات الضريبية و التي يتضمن انواع و اهداف الضريبة و الاثار الاقتصادية للضرائب الموجودة في الأدبيات السابقة و يتناول المحور الثاني دور الضرائب في التنمية المستدامة و التي يشار فيها ايضا الى ابعاد التنمية و مؤشراتها . فيما يناقش المحور الثالث الإيراد الضريبي و البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة مع تحليل البيانات و أخيرا يعرض مناقشة النتائج و التوصيات .

الدراسات السابقة :

هناك دراسات عديدة حيث وضح Abizadeh و Tosun (2005) العلاقة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي في 21 دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال الفترة 1980-1999 باستخدام طريقة عشوائية. -نموذج التأثيرات (REM) و ظهرت نتائجهم وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي للضرائب الشخصية وضرائب الشركات.

وبالمثل، بحث M.K.Ocran (2011) في تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا باستخدام نموذج الانحدار التلقائي المتجه (VAR). وأظهرت النتائج أن الإيرادات الضريبية ترتبط إيجابيا بالنمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن الإيرادات الضريبية المطبقة وحدها تستغرق وقتا طويلا بشكل ملحوظ للتأثير على النمو الاقتصادي .

ركزت دراسة عباس (2018) على دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة في العراق، خلصت الدراسة إلى أن هناك فرق كبير في قيم الضرائب مقارنة بالمتغيرات الأخرى وهذا يعود الى اهتمام الدولة بالضرائب بعد انخفاض سعر النفط عالميا و من المتوقع أن تؤدي زيادة في إيرادات الضريبة تحت نفس البند إلى زيادة في إجمالي إيرادات العامة للدولة بمقدار 0.55 .

وفي باكستان، قام كل من S. Ahmed, Sayal, and Ahmed (2018) بأجراء دراسة تحليلية توضح العلاقة بين إجمالي إيرادات الضرائب والنمو الاقتصادي. واستخدموا بيانات للفترة من 1974 إلى 2010. وتم استخدام نهج اختبار حدود

ARDL للتكامل المشترك لتقييم الارتباط الدائم والفوري بين المتغيرات تشير النتائج إلى أن إجمالي الإيرادات الضريبية له تأثير وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. فإن زيادة الضرائب الإجمالية بنسبة 1٪ ستؤدي إلى انخفاض بنسبة 1.25٪ في النمو الاقتصادي.

كما تناولت دراسة أجراها Stoilova and Batonov (2020) التغيرات في توزيع الضرائب الأولية في 27 دولة أوروبية بين عامي 1995 و2010. تم إجراء تحليل مقارن لفحص نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بين مختلف البلدان و يعد تصنيف جميع إيرادات الضريبة شكلاً من أشكال تحديد النظام الضريبي. حيث يركز تحليل الانحدار على تقييم تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي. و توصلوا الباحثين أن تطبيق الضرائب المباشرة أكثر انصافاً و عدالة ويؤدي إلى النمو الاقتصادي في أوروبا.

ظهرت دراسة Munir, N., Ali, M. S., & Nasir, A (2023) تحليلاً مقارناً لأنظمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في باكستان، وتأثيرها على التقدم الاقتصادي، وعلاقتها بالتضخم وتشير نتائجهم بأن الضرائب غير المباشرة لها تأثير أكبر على التضخم مقارنة بالضرائب المباشرة. حيث تتمتع الضرائب غير المباشرة بالقدرة على التخفيف من عدم المساواة في الثروة وتعزيز النمو الاقتصادي و ان السياسة الضريبية والنقدية لديها القدرة على خفض مستويات التضخم.

المحور الأول: الإطار النظري للإيرادات الضريبية

أولاً: مفهوم الضريبة وأنواعها :

1- مفهوم وتعريف الضريبة :

الضرائب هي المصدر الرئيسي للأموال الحكومية، والتي تستخدم لوضع السياسات الاقتصادية وتحسين الدولة. يمكن تعريف الضريبة على أنها مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو إحدى الهيئات المحلية فيها جبراً ويتم تحصيلها من المكلف بشكل نهائي ودون مقابل وذلك وفق قانون أو تشريع محدد ، ويكون الهدف من فرض الضريبة المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة الى الوصول إليها (جيهان،2022،70).

ينظر لها الاقتصاديون والعلماء، على أنها مدفوعات مالية إلزامية للحكومة تؤخذ جبراً من المواطنين بدلاً من مكافآت مقابل خدمات محددة بمعنى آخر، إنها المساهمة المالية التي من المتوقع أن يقدمها سكان المنطقة للحكومة لدعم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للدولة.(Munir, Ali & Nasir, 2023).

كما تعرف الضريبة بأنها فريضة مالية نقدية تؤدها الدولة جبراً من الافراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الاهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية وهي مباشرة أو غير مباشرة و الشائع هو تحصيلها نقداً" و أحياناً تكون عينية . (بلال و محمد،2022،15).

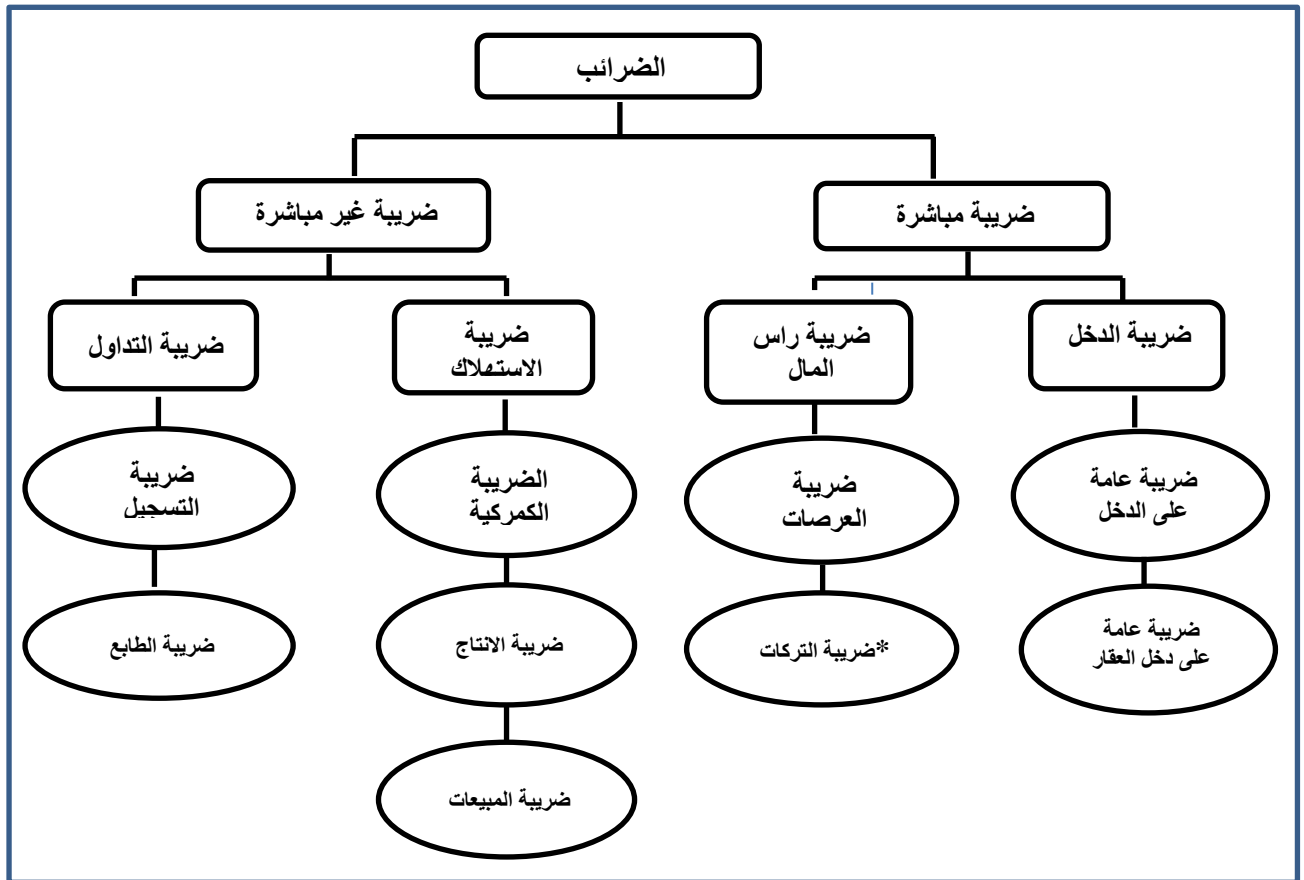
لقد كانت الضرائب ولا تزال من أهم العلاقات بين المواطن والحكومة نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في الحياة العامة إذ تعتبر المصدر الرئيسي التي تقوم بتمويل كافة الأنشطة لتقديم الخدمات العامة للمواطنين. (رؤوف و عواد،،462021).

يرى الباحثين بأن الضريبة هي رسوم مالية إلزامية تفرضها الحكومة على الأفراد أو الكيانات لتمويل النفقات العامة. ويعاقب القانون على عدم الدفع، إلى جانب التهرب من دفع الضرائب أو مقاومتها. يمكن فرض الضرائب على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الدخل والاستهلاك والممتلكات والمعاملات.

2- أنواع الضرائب:

تقسم الضرائب حسب هيكل النظام الضريبي في العراق الى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، و تنقسم كل من الضرائب المباشرة و غير المباشرة الى الأقسام الآتية:

شكل (1)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد الى وزارة المالية ، الهيئة العامة للضرائب، قسم التخطيط والمتابعة

• ضريبة التركات تم الغائها في سنة 1994 وفق القانون المرقم (22) .

من الشكل اعلاه يتضح ان الهيكل الضريبي في العراق فيه انواع مختلفة من الضرائب، و تلعب الضرائب المباشرة وغير المباشرة دورا هاما في تمويل الموازنة العامة للدولة ولها آثار اقتصادية ومالية واجتماعية عديدة . تقوم معظم دول العالم بمراجعة النظام الضريبي واستحداث أنظمة ضريبية جديدة، في حال وجود ضعف في الضرائب المطبقة، وذلك لمواكبة

تطور الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وضمان المساواة بين الضريبتين لضمان العدالة الضريبية . ولذلك سيتم التطرق الى الضرائب المباشرة وغير المباشرة في العراق و على النحو الاتي :

اولا: الضرائب المباشرة :

هي الضرائب التي تفرض بشكل مباشر على الدخل و راس المال و على المكلف بها قانونا ان يتحمل العبء الضريبي بصفة نهائية بحيث لا يمكن التخلص منها أو نقلها الى شخص آخر. (سيف الدين و علاء, 2021, 156). و من أنواعها :

1- ضريبة الدخل : تفرض وفق أحكام قانون ضريبة الدخل رقم (113 لسنة 1982) و تعديلاته و على مصادر الدخل الثابتة مثل الرواتب والأجور التي يستلمها المكلف سواء من قطاع الخاص او قطاع العام و ارباح الشركات بأنواعها.

2- ضريبة التركات : تم ادراجها ضمن النظام الضريبي العراقي سنة 1959 وفق قانون رقم (157) و تم الغائها في سنة 1994 وفق القانون المرقم (22) و التي كانت تفرض على جميع أملاك الشخص المتوفي و تم الاستمرار بجباية إيراداتها من المستحقين لغاية اطفائها .

3- ضريبة العقار : تفرض وفق احكام قانون ضريبة العقار رقم (162 لسنة 1959) و تعديلاته، وهي الضريبة التي تفرض على دخل المكلف من الايراد المتحصل السنوي من العقارات.

4- ضريبة العرصات : تفرض وفق أحكام قانون ضريبة العرصات المرقم (26 لسنة 1997) و تعديلاته، على كل العرصات التي يمتلكها المكلف في العراق ماعدا سكنه .

ثانيا: الضرائب غير المباشرة :

و هي الضرائب التي يدفعها المكلف بصورة غير مباشرة للدولة و يتحمل العبء الضريبي بصفة نهائية كجزء من ثمن السلعة او الخدمة و تقسم الى :

- 1 - ضريبة الاستهلاك : و هي الضريبة على الانفاق الاستهلاكي على السلع و الخدمات وتشمل كل من :
 - الضرائب الكمركية : وهي الضريبة التي تفرض على جميع المنتجات المستوردة والمصدرة من و الى العراق و وجودها مرتبط بالتجارة الخارجية .
 - ضريبة الإنتاج : وهي الضريبة التي يتم فرضها على المنتجات المحلية و عادة تستعمل الدولة الإعفاءات منها بهدف تعزيز التصنيع الوطني و التقليل من المنتجات المستوردة .
 - ضريبة المبيعات : وهي ضريبة التي تفرض على جميع عمليات بيع السلع بنسبة 15% وفقا لاحكام الفقرة (أ) في المادة (33 لسنة 2015) في قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق .
- 2 – ضريبة التداول : و هي مبالغ مالية تدفع للدولة مقابل خدمة معينة تؤديها للمكلف مثل رسوم الدمغة ورسوم التسجيل و تفرض على نقل الممتلكات والعقارات الخاصة من شخص إلى آخر و الغرض من هذه الضرائب تحقيق موارد مالية هامة للدولة و تشمل الآتي:
 - ضريبة الطابع : و يتم فرض هذه الضريبة على جميع العمليات القانونية و هي قليلة نسبيا حيث يتم تحصيلها من خلال لصق الطابع المالية على المعاملات التجارية .

● ضريبة التسجيل : هي الضريبة المفروضة عند قيام المكلف بتسجيل كافة المعاملات المتعلقة بانتقال الملكية مثل عمليات تسجيل بيع الدور والعقارات و السيارات .(محمد,,762022).

ثانياً : الإيرادات الضريبية وأهدافه

1- الإيرادات الضريبية :

الإيرادات الضريبية هي الأموال التي تجمعها الحكومات من الأفراد والشركات والكيانات الأخرى من خلال أشكال مختلفة من الضرائب. تعتبر هذه الإيرادات ضرورية لعمل أي حكومة لأنها تمويل الخدمات العامة والبنية التحتية، مثل التعليم والرعاية الصحية والدفاع والنقل.

إن للإيرادات الضريبية أهمية بارزة في السياسة المالية الذي تجعل الدولة بجمع جميع مؤسساتها تقوم بممارسة أعمالها المقدمة للأفراد في المجتمع، إذ تسهم الإيرادات الضريبية في موازنة العامة الدولة مساهمة فعالة. مما يجعل الدول تهتم بتلك الإيرادات الضريبية ومحاولة توظيفها لخدمة السياسة الاقتصادية، إن كفاءة تحصيل الضرائب وإدارتها أمر بالغ الأهمية لاستدامة وفعالية السياسة المالية لأي حكومة.(Adefolake& Others 2022,2)

2- أهداف الضرائب :

تفرض الدولة الضرائب و تضع اهداف عديدة حسب الظروف المعاشية و من اهم اهداف الضرائب:

● الأهداف المالية : تتمثل في الحصول على الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة بإعتبارها مورداً مهماً لسد العجز المالي في الموازنة العامة ، لذا الإيرادات قد تكون بمثابة مورد حيوي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية . (رؤف، وعود، 2021, 68).

● الأهداف الاجتماعية: يمكن للحكومة استخدام الضرائب كأداة لحل العديد من المشاكل الاجتماعية لأنه من خلال الضرائب وتوزيع الدخل العادل يمكنها تحقيق السياسة العامة ومنع تراكم الثروة في أيدي فئة من المجتمع.(اكرم,2023,9)

كما ذكر Adam Smith في كتابه «ثروة الأمم» أن مراعاة العدالة الاجتماعية في الضرائب أساس مهم لنظام ضريبي الامثل بحيث ترغب الدول في بناء الأمن الاجتماعي بشكل مستقل عن النظريات السياسية والاقتصادية. مع تلبية متطلباتهم المعيشية لإعالة جميع أبنائهم وتنفيذ مبدأ المساواة، وهذا يعتمد على الضرائب الذي تقلل من ثروة ودخل الأغنياء والأقوياء وتلبية احتياجات الفقراء والأكثر حرمانا.(عفيف,2014,6) .

● الأهداف الاقتصادية : تعتبر الضرائب من الأدوات التي تضمن الاستقرار الاقتصادي في الدولة، حيث تستخدم لتشجيع الادخار والاستثمار، وكذلك قطاعات الاقتصاد المختلفة كالصناعة والسياحة والزراعة. كما تساهم في معالجة الأزمات الاقتصادية بالتخفيف من العبء الضريبي.(اكرم,2023,12)

● اهداف المواطنة : تسهم الضرائب في الحصيلة الاجمالية لموارد الدولة ويجب على الدولة بالمقابل ان توفر كافة الخدمات الضرورية الخاصة بالدفاع والأمن و البنية التحتية و التعليم والرعاية الصحية والنقل والإعانات والمعاشات التقاعدية والحماية الاجتماعية.

فكلما زادت الثقة المواطنين بالدولة، كلما زاد استعدادهم لدفع الضرائب إذا علموا أن أموالهم تُنفق على الخدمات التي يريدونها خاصة بالنسبة لمحدودي الدخل .

ثالثاً: الآثار الاقتصادية للضرائب

1- تأثير الضرائب على الاستهلاك والادخار:

تسعى الدولة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال ضريبة الدخل وذلك من خلال دورها التمويلي وأثرها في كل من، الفائض الاقتصادي والتضخم، والإنفاق الاستهلاكي والإنتاج، من حيث قياس الطاقة الضريبية والعبء الضريبي والجهد الضريبي والمرونة الداخلية للضرائب والميل الحدي لها. بالإضافة إلى ذلك، تبذل الحكومة جهوداً لتخفيض الضريبة على الودائع في صناديق الادخار، وبالتالي تشجيع الأشخاص والكيانات القانونية على الادخار، وزيادة الاستثمار في اقتصاد الوطني.

يختلف تأثير الضرائب على الادخار حسب نوع الضريبة، فالضرائب المباشرة تؤثر في الادخار أكثر من الاستهلاك، لأن الطبقة الثرية تتحمل الاعباء الضريبي، علاوة على ذلك الادخاريكون أكثر مرونة من الاستهلاك بالنسبة للتغيرات الحاصلة في الدخل. أما الضرائب غير المباشرة ترفع أسعار السلع، وبالتالي تخفيض الاستهلاك أكثر من تخفيض الادخار (فيصل، 102022).

2- توجيه الإنفاق الاستهلاكي الخاص :

إن التركيز على توجيه الإنفاق الاستهلاكي الخاص دون العام مرده إن الإنفاق الإستهلاكي العام يتحدد بقرارات سياسية على وفق الفلسفة الاقتصادية والسياسية للدولة، وعلى ضوء القدرة المالية العامة للبلد، هناك علاقة بين ضريبة الدخل والإنفاق الاستهلاكي الخاص، إذ يؤثر كل منهما بشكل مباشر على الآخر. كما موضح أدناه :

أ- تأثير ضريبة الدخل على الإنفاق الاستهلاكي:

● تأثير الزيادة في ضريبة الدخل : يمكن أن يكون للزيادة أو التغيير في ضريبة الدخل تأثير على الإنفاق الاستهلاكي الشخصي للأفراد، إذا زادت ضريبة الدخل، فقد ينخفض صافي دخل الأفراد، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق على السلع والخدمات .

● تأثير التخفيض في ضريبة الدخل: إذا خفضت الحكومة ضريبة الدخل، فقد يزيد الدخل الشخصي. وقد تؤدي الزيادة في الدخل إلى زيادة في الإنفاق الاستهلاكي، إذ يتوفر المزيد من الأموال لشراء السلع والخدمات.

ب- تأثير الإنفاق الاستهلاكي على ضريبة الدخل:

● زيادة الإنفاق: تساهم زيادة الاستهلاك الخاص في النمو الاقتصادي وزيادة الإيرادات الضريبية، كما تؤدي زيادة النشاط الاقتصادي إلى زيادة الإيرادات من ضريبة الدخل.

● انخفاض الإنفاق: على العكس من ذلك، إذا خفض الأفراد إنفاقهم، سيؤدي ذلك إلى انخفاض الإيرادات الضريبية، ويعود ذلك إلى أن انخفاض النشاط الاقتصادي يقلل من الإنتاج والدخل، مما يقلل من مقدار الضرائب المدفوعة (عباس و بختي فاطمة، 2022، 44).

ج - تأثير تغييرات السياسات الضريبية على الإنفاق:

● سياسات زيادة الضرائب: قد تقلل سياسات زيادة الضرائب من إنفاق المستهلكين، خاصة إذا كانت تؤثر على الفئات ذات الدخل المنخفض، وقد يكون لذلك تأثير سلبي على الاقتصاد.

• سياسات تخفيض الضرائب: من ناحية أخرى، قد تؤدي سياسات تخفيض الضرائب إلى تحفيز الاستهلاك الخاص لأنها تزيد من الدخل الشخصي.

لذا يعتمد تأثير ضريبة الدخل والاستهلاك الخاص على عدة عوامل، بما في ذلك النظام الضريبي، والطبيعة الدقيقة للزيادة أو النقصان في الإيرادات الضريبية وظروف الاقتصاد الكلي للبلد. (فيصل، 82022)

3- دور ضريبة الدخل في تخفيض الأسعار والقضاء على التضخم:

عند تقييم قدرة السياسة المالية على مواجهة ارتفاع الأسعار والتكيف معها، فإن أحد العوامل الرئيسية التي تهمنا هو معدل التضخم السنوي، الذي يعكس معدل التضخم التغير في متوسط الأسعار الاستهلاكية خلال فترة معينة، وعادة ما يتم التعبير عنه كنسبة مئوية تتأثر الأسعار بعدة عوامل، بما في ذلك العرض والطلب وتكاليف الإنتاج والسياسة النقدية والمالية.

ضريبة الدخل تمثل سحباً من المعروض النقدي إلا أنها لم تكن ذات اثر فعال في التصدي للضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار في الأسعار، ولهذا لا يمكن الاعتماد على ضريبة الدخل لوحدها كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ لا بد من تنسيق مشترك بين السياسة المالية والسياسة النقدية. (اسيل وصبيحة، 8,2023)

ومن مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي اختلال العلاقة بين العرض والطلب الكليين، فإذا كان هناك فائض في الطلب الكلي لا يستوعبه العرض الكلي فإن هناك فجوة تضخمية، تنعكس في أسعار السلع والخدمات التي تميل إلى الارتفاع مما يؤدي إلى ظهور التضخم، وفي الحالة المعاكسة عندما يكون حجم العرض الكلي أكبر من حجم الطلب الكلي فإن هناك فجوة انكماشية على وفق التحليل الكينزي.

وإن المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والرجوع إلى حالة التوازن يتم بمعالجة هاتين الفجوتين فبالنسبة للفجوة التضخمية يتم إتباع سياسة ضريبية مشددة زيادة معدلات الضرائب أو توسيع نطاقها أما الفجوة الانكماشية يتم تخفيض معدل الضريبة أو تضييق نطاقها، إذ أن تخفيض الضرائب سيعمل على رفع حجم الدخل المتاح القابل للتصرف مما يرفع في الاتفاق الاستهلاكي الخاص مع زيادة الإنفاق العام لتحفيز النشاط الاقتصادي والضريبة تكون مواجهة للضغوط التضخمية متى ما ضيقت الفجوة بين الطلب والعرض الكليين بمعنى أن الضريبة مضادة للتضخم إذا قلت الطلب الكلي بصورة أكثر من العرض الكلي. (عباس و بختي فاطمة، 45,2022).

إن مواجهة الضغوط التضخمية يمكن أن يكون من خلال زيادة معدل ضريبة الدخل أو توسيع نطاقها وتكون الضريبة في أوقات التضخم سلاحاً أكثر فاعلية من تقليل الإنفاق العام ذلك أنها تؤثر في الاتفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص، إضافة إلى الصعوبة التي تظهر في اكتشاف مناطق تقليل النفقات الحكومية. بمعنى إن دور هذه الضريبة يمكن أن يتضح من خلال قدرتها على ضغط الطلب الاستهلاكي الخاص.

4- تأثير الضرائب على الاستثمار

السياسات الضريبية لها دور بارز في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال دعم الاستثمار في البلدان وتناثر قوة هذا التأثير بعوامل متعددة تتضمن تخفيض معدلات الضرائب، إعفاء الضرائب، الحوافز الضريبية وتحسين بيئة الأعمال بالإضافة إلى توفير تسهيلات ضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحفيز الاقتصاد وزيادة فرص العمل.

المحور الثاني : دور الضرائب في التنمية المستدامة

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة وابعادها ومؤشراتها:

1- مفهوم التنمية المستدامة: تبلور أول مفهوم للتنمية المستدامة في تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام ١٩٨٧ التي من خلالها تم تعريف التنمية المستدامة، بأنها تلك التنمية التي تلبى حاجات الحاضر دون المساومة بقدرة الاجيال المقبلة المستقبلية على تلبية احتياجاتهم الخاصة (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1987، 69). او أنها تنمية توفى بين الأمور البيئية والاقتصادية والاجتماعية، إذ تنشأ دائرة صالحة بين هذه الاقطاب الثلاثة تكون فعالة من الناحية الاقتصادية وعادلة من الناحية الاجتماعية، وممكنة من الناحية البيئية ، انها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الارض وتضمن الناحية الاقتصادية دون نسيان الهدف الاجتماعي والذي يتجلى بمكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة. (بدي ومهنا، 2009، 2) .

ترجع الاستدامة إلى قدرة الحكومات في ظل السياسات الحالية على تحقيق نسبة قدرة محددة مسبقاً على محور زمني محدود حيث يعتقد بعض الباحثين ، أو معظمهم ، أن الاستدامة المالية للبلاد هي ميزانية تحتاج إلى تحليل كل من الدخل والنفقات ومعرفة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة . بل هي محاولة لترشيد الإنفاق وتغطية عجز الموازنة عن طريق الاقتراض نحو الاستثمار العام ، وخلق فائض مالي مستقبلي تضمن سياسة اقتصادية ناجحة . (مختار و رابح ، 2020:323:320) .

2- ابعاد التنمية المستدامة: تتمثل في الابعاد الآتية:

أ- البعد الاقتصادي: وتعني قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق نمو اقتصادي من خلال تحقيق الزيادة السنوية في الناتج القومي الاجمالي، وتحقيق معدلات نمو في الدخل الفردي كمقياس في التحسن الاقتصادي للأفراد أو بكمية السلع والخدمات للأفراد، وقياس التنمية من خلال الانتاج الكلي مع تقدير لمختلف العناصر من خلال الاسعار السائدة خلال سنة معينة، ويتضمن هذا البعد تحقيق أفضل مستوى معيشي للأفراد وزيادة نصيبهم من الدخل القومي الحقيقي، فضلاً عن ذلك يتضمن إيقاف تبيد الموارد الطبيعية سواء من خلال إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة من خلال تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة أو أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي (ابو النصر ومحمد، 2017، 103).

ب- البعد البيئي: يتمثل هدف التنمية المستدامة في حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وعدم الافراط في استخدام الموارد التي تدمر البيئة كالمبيدات وملوثات الماء والهواء والاستغلال الجائر لأخشاب الغابات ومصائد الاسماك بمستويات غير مستدامة ، و مما يعني توجه هذه التنمية في سبيل الاستخدام الامثل للأراضي الزراعية والغابات والمياه السطحية والجوفية وحماية الاصناف الحيوانية والنباتية المختلفة من خطر الانقراض والحد من التغير الكبير في استقرار المناخ العالمي وتدمير طبقة الأوزون.

ت- البعد الاجتماعي: ويعني تحقيق تقدم كبير في سبيل تحديد نمو السكان ، لأن هذا النمو السريع قد يؤدي الى ضغوط حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير خدمات ، فتوزيع السكان وتوسيع المناطق الحضرية له عواقب بيئية وخيمة منها توسع الاستخدام التكنولوجي الحالي وتركيز النفايات والمواد الملوثة والتي تشكل خطورة على

الانسان والبيئة على حد سواء، واستخدام هذه التنمية يعني ابطاء حركة الهجرة الى المدن والاهتمام بالتنمية الريفية وهو ما يؤدي الى ادامة المناطق الخضراء(انجاد,2023, 525).

3- مؤشرات التنمية المستدامة : تتلخص مؤشرات التنمية المستدامة بالاتي : (كاظم, 2020, 552).

- تحسين مستوى دخل الفرد وبما يؤدي الى انعاش المستوى المعاشي.
- تحسين مستوى الخدمات المقدمة السكان في القطاعات الصحية والتعليمية والماء الصالح للشرب والصرف الصحي والنقل وكل ما يتعلق بحياة الانسان.
- النهوض بمستوى التعليم نوعاً وكماً في المدينة والريف وتمكين الانسان الحصول على خدمة التعليم بيسر وانتفاع عاليين .
- تهيئة فرص عمل للقادرين والراغبين فيه لتقليل البطالة والتخلص من المشاكل المرافقة لها.
- حق الضمان الاجتماعي والقضاء على الفقر باعتباره مشكلة تواجه الفرد وتشل قدرته وامكاناته وتحد من ابداعاته
- تأمين الطاقة الكهربائية لأكثر عدد من السكان .
- رعاية الطفولة وتوفير متطلباتها وتهيئة كل المستلزمات التي ترفع بمستوى الرعاية الى افضل حالة، لان الطفولة حق على الأجيال التي سبقتها والتي قامت باستغلال الموارد الاقتصادية في البلد الذي تنتهي اليه.

ثانياً : مساهمة الضرائب في التنمية المستدامة :

تلعب الضرائب دوراً فعالاً في تحقيق الاستدامة ، ويعتمد هذا الدور الفعال على طبيعة النظام الاقتصادي اللاحق ومستوى التنمية الذي وصلت إليه الدولة والسياسات المعتمدة التي تزيد من فعالية النظام الضريبي.

تساعد الضرائب في تحقيق اهداف التنمية المستدامة فهي مطلوبة من الحكومات للقيام بالاستثمارات البيئية و الاجتماعية اللازمة . إن التحصيل السليم للضرائب يوفر للدولة الأموال اللازمة لتحسين التعليم، وتوظيف ضباط الشرطة ورجال الإطفاء، وبناء وصيانة الطرق، والحفاظ على نظافة الحدائق. والعديد من الخدمات العامة الأخرى.(Mominur,2022,2).

فيما يلي نظرة تفصيلية على الطرق المختلفة التي تساهم بها الضرائب في التنمية المستدامة:

1- خلق الإيرادات من اجل الخدمات العامة :

الضرائب هي المصدر دخل الرئيسي لإيرادات الدولة، مما يمكنها من تمويل الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية وبرامج الرعاية الاجتماعية. وتعتبر هذه الخدمات أساسية للتنمية المستدامة لأنها تعمل على تحسين نوعية الحياة، وتعزيز رأس المال البشري، وتعزيز الاندماج الاجتماعي. (Anna Drywa, 2024, 39)

2- حماية البيئة واستخدام الامثل للموارد :

يتم فرض الضرائب البيئية، مثل ضرائب الكربون والضرائب على التلوث أو استخراج الموارد، لاستيعاب التكاليف الخارجية للأضرار البيئية. ومن خلال زيادة تكلفة تلوث الموارد الطبيعية أو استنزافها، تشجع هذه الضرائب الشركات والأفراد على تبني ممارسات أكثر استدامة. ويمكن أيضاً إعادة استثمار عائدات الضرائب البيئية في مشاريع الطاقة المتجددة، وجهود الحفاظ على البيئة، وغيرها من المبادرات الخضراء.(أمل الديب و آخرون,2021, 276).

3- تشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدام :

ويمكن ان تعزز السياسة الضريبية أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي ارتفاع الضرائب على السلع ذات الأثار البيئية أو الاجتماعية السلبية (مثل التبغ والكحول والمواد البلاستيكية ذات الاستخدام

الواحد) إلى تقليل استخدامها. وعلى العكس من ذلك، يمكن للحوافز الضريبية والإعانات المقدمة للمنتجات والتكنولوجيات المستدامة (مثل السيارات الكهربائية والأجهزة الموفرة للطاقة) أن تشجع على اعتمادها. (2024,41), (Anna Drywa

4- الحد من عدم المساواة وتعزيز العدالة الاجتماعية :

يمكن ان تساهم الضرائب التصاعدية، حيث يدفع الأفراد والشركات ذات الدخل المرتفع حصة أكبر من دخلهم كضرائب، في الحد من عدم المساواة في الدخل. وتضمن إعادة التوزيع من خلال الإيرادات الضريبية، عبر البرامج الاجتماعية والخدمات العامة. وهذا يمكن أن يؤدي إلى مجتمع أكثر تماسكا واستقرارا، وهو أمر ضروري للتنمية المستدامة. (فيصل، 2022,7).

5- الاستقرار الاقتصادي والنمو :

ومن الممكن أن يساهم النظام الضريبي المصمم بشكل جيد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال توفير مصدر ثابت للإيرادات التي يمكن استخدامها لتمويل السياسات المالية لمواجهة التقلبات الدورية أثناء فترات الركود الاقتصادي. ومن الممكن أيضاً استخدام الضرائب لتصحيح إخفاقات السوق، وتشجيع البحث والتطوير، ودعم القطاعات التي تشكل أهمية بالغة للنمو الاقتصادي المستدام (Desislava2023,185).

5- تمويل أهداف التنمية المستدامة :

تعتبر الضرائب حيوية لتمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة. تحتاج الدولة إلى موارد مالية كبيرة لمواجهة تحديات مثل الفقر والجوع وتغير المناخ وعدم المساواة. ومن الممكن أن تعمل الأنظمة الضريبية الفعالة على تعبئة هذه الموارد محلياً، والحد من الاعتماد على المساعدات الخارجية وتعزيز الإنتاج الوطني من أجل التنمية المستدامة. (Mominur,2022,2).

6- الحوكمة وتعزيز المؤسسات :

يمكن لنظام ضريبي شفاف وعادل أن يعزز الحوكمة والمؤسسات من خلال تعزيز الثقة بين الحكومة ومواطنيها. إن الإدارة الضريبية الفعالة والامتثال لها يحدان من الفساد ويعززان قدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة بفعالية. إن المؤسسات القوية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. (عمار غازي و اخرون ,2019,319).

المحور الثالث : الأيراد الضريبي والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

أولاً: الإيراد الضريبي والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة :

يتمثل البعد الاقتصادي للضريبة في الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي، إذ تعد الضريبة في ظل الدولة الحديثة من الوسائل التي تؤثر على المؤشرات الاقتصادية مثل الاستهلاك، والإنتاج والادخار والاستثمار، الاستيراد، التصدير، إذ لها دور في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. إذ أن الضرائب لا يتم فرضها دون انعكاسات على الاستهلاك والإنتاج والادخار والاستثمار، من خلال اللجوء إلى استخدام الضرائب في تشجيع بعض النشاطات الإنتاجية، فالعديد من الدول استخدمت الضرائب كوسيلة لتشجيع قطاعات اقتصادية معينة مثل قطاع السياحة أو الصناعة أو الزراعة وغيرها من القطاعات، فقامت بإعفاء تلك النشاطات من أي ضرائب بشكل دائم أو مؤقت سواء في الدول المتقدمة أم النامية. فضلاً عن ذلك استعملت الضرائب لمعالجة حالة الركود الاقتصادي، لذا يتم اللجوء إلى الضرائب أو بعض أنواعها لمعالجة فترات الركود والانكماش (لحرش,2018,14).

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة : تعد المؤشرات الاقتصادية من المؤشرات المهمة لكونها تعكس مدى قدرة الدولة في بناء القاعدة القوية لتحقيق التنمية المستدامة، ومن أهم هذه المؤشرات الآتي:

1-متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: يعد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات المهمة لكونه يعكس معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي, الذي يمثل القيمة الاجمالية لإنتاج الدولة خلال مدة زمنية معينة, فهو من أكثر المؤشرات الاقتصادية تعبيراً عن النشاط الاقتصادي, وقياس الاداء الاقتصادي فضلاً عن استخدامه للتنبؤ بمسار الاقتصاد في المستقبل عند صنع السياسات الاقتصادية للدولة, كما نلاحظ من الجدول (1) ارتفاعه من 53,499,238 مليون دينار عام 2004 إلى 255,727,068 مليون دينار وبمعدل نمو 16.97% عام 2012 ثم ارتفاعه إلى 268,918,874 مليون دينار وبمعدل نمو 19.71% عام 2019, ثم انخفاضه إلى 266,190,571 مليون دينار وبمعدل نمو 4.21-% عام 2020, وفيما يتعلق بمعدل النمو المركب للناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ 9.89% خلال عود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالدرجة الاساس وليس نتيجة زيادة نسبة مساهمة القطاعات الاخرى.

وفيما يتعلق بمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد شهد تقلبات مستمرة خلال المدة من (2004-2020) إذ ارتفع من 1,533,140.0 مليون دينار عام 2004 إلى 5,145,935.8 وبمعدل نمو سنوي (18.23%) عام 2010 ثم ارتفاعه إلى 7,053,761.2 عام 2018 وبمعدل نمو سنوي (18.18%) ثم انخفاضه إلى 4,950,771.2 وبمعدل نمو سنوي (-30.29%) عام 2020, وقد بلغ معدل النمو المركب (7.31%) خلال المدة المذكورة, ويعود الارتفاع الى تحسن ظروف الدولة بعد عام 2003 ومما آلت إليه من تصدير النفط الخام مما انعكس في تعظيم الإيرادات النفطية, إلا أنه لا يعبر عن تحسن المستوى المعاشي للأفراد في ظل تردي مستوى البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية, إذ نلاحظ انخفاضه بعد عام 2014 نتيجة تدهور الظروف الامنية من جهة وانتشار جائحة كورونا من جهة ثانية التي أدت إلى انخفاض الاسعار العالمية للنفط.

وفيما يتعلق بالإيراد الضريبي فنلاحظ من خلال الجدول (1) ارتفاعه من 159,644 مليون دينار عام 2004 إلى 723,342 وبمعدل نمو سنوي 19.37% عام 2010, ثم ارتفاعه إلى 1,360,371 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي 18.49% عام 2013, ثم إلى 5,093,887 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي 49.45% عام 2017, ثم نلاحظ انخفاضه إلى 3,116,257 مليون دينار وبمعدل نمو 25.10-% عام 2019, ثم انخفاضه إلى 2,693,562 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي -13.56% عام 2020, وبمعدل نمو مركب 18.08% خلال المدة (2004-2020), أما تأثيره على الاستهلاك فنلاحظه من بيانات الاستهلاك العائلي في الجدول (1) ارتفاع حجم الاستهلاك بالتزامن مع ارتفاع عوائد الضرائب, إذ ارتفع من 27,329,477 مليون دينار عام 2004 إلى 92,850,030 وبمعدل نمو 66.65% عام 2009 ثم ارتفاعه إلى 137,688,950 مليون دينار وبمعدل نمو 7.50% عام 2019 ثم انخفاضه إلى 132,884,920 مليون دينار وبمعدل نمو عام 2020 -3.49%, وبمعدل نمو مركب 9.74% خلال المدة (2004-2020), مما يعني انها لم تؤثر على الاستهلاك العائلي, مما يعني انها فقدت تأثيرها كأداة من ادوات السياسة المالية لترشيد الاستهلاك والتأثير على معدلات التضخم ان وجدت, وهذا بطبيعة الحال يعني انه لن يكون لها اثر على في حالات الركود ايضاً.

جدول(1)

اجمالي الإيراد الضريبي والاستهلاك والنتائج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020 / مليون دينار

السنة	الإيراد الضريبي	معدل النمو السنوي %	النتائج المحلي الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي %	معدل النمو السنوي %	نسبة الإيراد الضريبي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	الاستهلاك	معدل النمو السنوي %
2004	159,644	-	53,499,238	1,533,140.0	-	-	0.29	27,329,477	-
2005	495,282	210.24	73,911,088	2,685,962.6	38.15	39.06	0.67	38,005,568	75.19
2006	307,943	-37.82	96,067,160	3,406,070.2	29.98	11.05	0.32	42,205,650	28.81
2007	440,805	43.14	111,961,230	3,878,072.8	16.54	21.92	0.39	51,455,404	13.85
2008	527,524	19.67	158,443,584	5,335,759.3	41.52	8.28	0.33	55,715,486	37.58
2009	605,921	14.86	130,805,610	4,352,206.1	-17.44	66.65	0.46	92,850,030	-18.43
2010	723,342	19.37	167,838,233	5,145,935.8	28.31	-8.27	0.43	85,171,320	18.23
2011	874,341	20.87	218,617,834	6,518,752.6	30.26	1.18	0.40	86,180,226	14.00
2012	1,148,042	31.30	255,727,068	7,431,918.8	16.97	37.81	0.45	118,762,930	4.89
2013	1,360,371	18.49	274,745,875	7,795,455.5	7.44	0.82	0.50	119,736,540	4.66
2014	1,465,261	7.71	267,350,517	7,648,994.9	-2.69	7.32	0.55	128,502,528	-1.87
2015	1,723,688	17.63	196,203,013	5,528,730.4	-26.61	-8.66	0.88	117,378,030	-27.71
2016	3,408,420	97.73	198,774,436	5,444,537.4	913.11	1.34	0.17	118,945,260	-1.52
2017	5,093,887	49.45	224,636,323	5,968,459.4	-88.70	4.78	2.27	124,629,890	0.62
2018	4,160,935	-18.31	268,918,874	7,053,761.2	19.71	2.77	1.55	128,080,890	18.18
2019	3,116,257	-25.10	277,884,869	7,101,964.3	3.33	7.50	1.12	137,688,950	0.68
2020	2,693,562	13.56-	266,190,571	4,950,771.2	-4.21	-3.49	1.01	132,884,920	-30.29
معدل النمو المركب للإيراد الضريبي للمدة (2020-2004) %		18.08							
معدل النمو المركب للنتائج المحلي الإجمالي للمدة (2020-2004) %		9.89							
معدل النمو المركب لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2020-2004) %		7.31							
معدل النمو المركب للاستهلاك للمدة (2020-2004) %		9.74							

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على:

1-وزارة المالية الهيئة العامة للضرائب, سنوات مختلفة, صفحات متفرقة.

2-وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, مديرية الحسابات القومية, اعداد مختلفة, صفحات متفرقة.

3-تم احتساب معدل النمو السنوي من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول نفسه وتطبيق المعادلة: $r = \frac{P2-P1}{P1} * 100$

4-تم احتساب معدل النمو المركب من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول نفسه وتطبيق المعادلة: $r = \left(\frac{P2}{P1}\right)^n - 1 * 100$

*p1: سنة الأساس , p2: سنة المقارنة, r: معدل النمو

5-تم احتساب العبء الضريبي من قبل الباحثين من خلال المعادلة: العبء الضريبي = (الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي الإجمالي)*100

وفيما يتعلق بالعبء الضريبي فنلاحظ من خلال الجدول (1) قد شهد ارتفاعاً من 0.29% عام 2004 إلى 0.55% عام 2014 ثم إلى 0.88% عام 2015 ثم إلى 2.27% عام 2017 وكان هذا الارتفاع نتيجة فرض ضرائب جديدة كضريبة الهاتف النقال و ضريبة الدخل على شركات النفط ثم انخفض إلى 1.01% عام 2020, وهذا الارتفاع يدل على زيادة العبء الضريبي الذي يتحمله المكلف بدفع الضرائب ومن ثم زيادة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتي بدورها قد تؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي وعدم دفع الضرائب المكلفين بها لكونهم يتحملون عبئاً كبيراً في ظل عدم القدرة على جباية الضرائب والاستفادة منها, ومن ثم ينعكس ذلك انخفاض كفاءة النظام الضريبي في الاقتصاد العراقي, كما نلاحظ من خلال الجدول انخفاض في الإيرادات الضريبية, مما يعني زيادة الاعفاءات الضريبية وفي المقابل نلاحظ انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي, مما يعني انخفاض معدلات الاستثمار وانخفاض

معدلات الناتج لغرض زيادة معدل تراكم رأس المال الثابت الذي يعد من العوامل المهمة لحسين معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطاقة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

2- اجمالي تكوين رأس المال الثابت: يعد من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي لها دوراً مهماً ومؤثراً في الاقتصاد والتي يسترشد بها المخططون عند رسم البرامج الاقتصادية , لكونه يعكس الاستثمارات السنوية وهيكلتها توزيعها على الانشطة الاقتصادية المختلفة, كما يعد من الركائز المهمة للنمو الاقتصادي والمسؤول عن السمات الايجابية والسلبية لاتجاهاته, ومن المحددات الرئيسية لخلق الطاقات الانتاجية الجديدة, والجدول (2) يوضح معدلات النمو لإجمالي تكوين رأس المال الثابت ونسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي.

جدول(2) اجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020 / مليون دينار

السنة	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	معدل النمو السنوي%	نسبة اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي%
2004	28,578,070.2	-	53.42
2005	10,182,362.2	-64.37	13.78
2006	16,911,154.6	66.08	17.60
2007	75,304,044.3	345.29	67.26
2008	23,240,539.1	-69.14	14.67
2009	13,471,242.0	-42.04	10.30
2010	26,252,776.7	94.88	15.64
2011	28,234,992.6	7.55	12.92
2012	38,139,871.0	35.08	14.91
2013	55,036,676.1	44.30	20.03
2014	55,837,402.0	1.45	20.89
2015	50,650,573.0	-9.29	25.82
2016	28,703,209.2	-43.33	14.44
2017	32,330,275.7	12.64	6.94
2018	38,107,186.6	17.87	14.17
2019	54,580,010.0	43.23	19.64
2020	16,754,906.2	-69.30	6.29
	معدل النمو المركب لإجمالي تكوين رأس المال الثابت للمدة (2004-2020)%		-3.09

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على:

1-وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, مديرية الحسابات القومية, اعداد مختلفة, صفحات متفرقة.

2-تم احتساب معدل النمو السنوي من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول نفسه وتطبيق المعادلة: $r = \frac{P2-P1}{P1} * 100$

3-تم احتساب نسبة اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(1)

4-تم احتساب معدل النمو المركب من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول نفسه وتطبيق المعادلة: $r = \left(\frac{P2}{P1}\right)^{\frac{1}{n}} - 1 * 100$

نلاحظ من الجدول (2) تدهور في قيمة اجمالي تكوين رأس المال الثابت فبعد ارتفاعه من 75,304,044.3 مليون دينار عام 2004 إلى 75,304,044.3 مليون دينار وبمعدل نمو 345.29% عام 2007, أنخفض إلى 28,703,209.2 وبمعدل نمو 43.33%- عام 2016 ثم انخفضه إلى 16,754,906.2 مليون دينار وبمعدل نمو 69.30%- عام 2020, وفيما يتعلق بنسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي فقد انخفضت هذه النسبة من 53.42% عام 2004 إلى 10.30% عام 2009 ثم انخفاضه إلى 14.44% عام 2016 ثم إلى 6.29% عام 2020 بعد ارتفاعه بمقدار قليل عام 2019 إلى 19.64%, ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض مساهمة القطاع الخاص في تكوين اجمالي رأس المال الثابت نتيجة تدهور الوضع

الامني ونقص مشاريع البنى التحتية الضرورية لاستمرار النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وهذا بدوره أدى إلى خروج رؤوس الاموال للاستثمار في الخارج.

يتضح من ذلك انخفاض نسبة التخصيص لتكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، على الرغم من أهمية زيادة هذه النسبة لغرض بناء رؤوس الاموال الثابتة، التي تعد من المؤشرات الايجابية للنمو الاقتصادي، وتكوين خطة استثمارية للدولة لتحقيق الاهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة، فالعراق بحاجة إلى إيجاد مصدر تمويل مستقر لتغطية متطلبات الإنفاق على البنى التحتية والاستثمار لرفع المستوى المعيشي للفئات المحرومة، والعمل على تعظيم الإيرادات غير النفطية لتوفير التمويل اللازم بعيداً عن تقلبات أسعار النفط، فالإيرادات الضريبية تعد ضرورة ملحة تفرضها الأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية التي يمر بها الاقتصاد العراقي من جهة، وارتباطها بالنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية من جهة أخرى، لغرض تمويل الميزانية العامة بإيرادات أكثر استقراراً وغير مرتبطة بالتقلبات الخارجية للتقليل من الأحادية الاقتصادية وتعد وسيلة فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعدم التعرض للصدمات الخارجية والداخلية التي تعرقل عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، واتضح من خلال الجدول (2) انعدام المساهمة الفعالة للإيراد الضريبي في زيادة الاستثمار في اجمالي تكوين رأس الثابت.

ثالثاً: صافي الميزان التجاري:

وفيما يتعلق بصافي الميزان التجاري الذي يمثل انعكاس لتركيب هيكل الانتاج للدولة، إذ يشير هيكل التجارة الخارجية إلى التباين البنوي في الهيكل الاقتصادي، فالصادرات تتميز بالاعتماد بشكل كبير على الصادرات النفطية، ومن خلال بيانات الجدول (3)، نلاحظ حدوث ارتفاع وانخفاض في اجمالي قيمة صادرات العراق من 64,006,989 مليون دينار عام 2004 الى 561,526,244.7 مليون دينار عام 2008 ثم انخفاضه إلى 106,189,183.9 مليون دينار عام 2015 ثم ارتفاعه إلى 144,489,452.7 مليون دينار، ثم انخفاضه إلى 123,029,155.8 مليون دينار عام 2019 ثم انخفاضه إلى 75,532,249.9 مليون دينار عام 2020، تعود سبب الارتفاع والانخفاض في إلى ارتفاع وانخفاض اسعار النفط الخام عالمياً لكونها النسبة الاكبر في حجم الصادرات، فضلاً عن ذلك فقد شهدت الاستيرادات ارتفاعاً محسوساً خلال 2004 و2015، إذ ارتفعت من نحو 34,050,969.0 مليون دينار خلال عام 2004 لتصل إلى حوالي 57,353,324.3 مليون دينار خلال عام 2016، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب على سلع التجهيز لغرض إنجاز المشروعات الاستثمارية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، فضلاً عن الزيادات التي تشهدها أسواق السلع المستوردة من فترة إلى أخرى، وفيما يتعلق بنسبة اجمالي قيمة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي الذي يوضح حجم انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي الناجم عن ضعف القاعدة الانتاجية وعدم القدرة على تغطية الطلب المحلي من السلع والخدمات، فقد شهدت ارتفاعاً من 119.64% عام 2004 إلى 354.40% عام 2008 ثم انخفاضها إلى 44.27% ثم إلى 28.38% عام 2020 إلا أن هذه النسب تبقى مرتفعة. وقد بلغت معدلات النمو المركب للصادرات والاستيرادات واجمالي قيمة الصادرات 3.87%، -3.55%، 0.97% على التوالي خلال المدة (2004-2020).

جدول(3)

اجمالي قيمة الصادرات والاستيرادات ونسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020/مليون دينار

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الاستيرادات	اجمالي قيمة الصادرات والاستيرادات	معدل النمو السنوي%	نسبة اجمالي الصادرات والاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي%
2004	29,956,020.0	34,050,969.0	64,006,989	-	119.64
2005	39,963,945.0	45,145,710.0	85,109,655	32.97	115.15
2006	48,780,390.6	36,914,707.8	85,695,098.4	0.69	89.20
2007	51,158,039.1	31,422,753.0	82,580,792.1	-3.63	73.76
2008	79,028,558.7	48,249,768.6	561,526,244.7	579.97	354.40
2009	46,129,590.0	48,569,040.0	94,698,630	-83.14	72.40
2010	60,563,880.0	51,380,550.0	111,944,430	18.21	66.70
2011	93,226,770.0	59,295,105.0	152,521,875	36.25	69.77
2012	109,847,694.0	68,800,996.0	178,648,690	17.13	69.86
2013	104,669,488.0	39,057,185.3	143,726,673.3	-19.55	52.31
2014	99,769,428.0	43,261,711.1	143,031,139.1	-0.48	53.50
2015	57,610,951.2	48,578,232.7	106,189,183.9	-25.76	54.12
2016	51,742,504.9	57,353,324.3	109,095,829.2	2.74	54.88
2017	70,950,148.3	37,361,218.7	108,311,367	-0.72	48.22
2018	100,684,941.6	43,804,511.1	144,489,452.7	33.40	53.73
2019	98,225,336.1	24,803,819.7	123,029,155.8	-14.85	44.27
2020	57,141,527.0	18,390,722.9	75,532,249.9	-38.61	28.38
				معدل النمو المركب للصادرات للمدة (2020-2004)%	
				3.87	
				معدل النمو المركب للاستيرادات للمدة (2020-2004)%	
				3.55-	
				معدل النمو المركب لاجمالي قيمة الصادرات والواردات للمدة (2020-2004)%	
				0.97	

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على:

1- البنك المركزي العراقي, دائرة الإحصاء والأبحاث, التقارير السنوية للإحصاء, سنوات مختلفة, صفحات متفرقة.

2- البنك المركزي العراقي, دائرة الإحصاء والأبحاث, النشرات السنوية, سنوات مختلفة, صفحات متفرقة.

3- الجدول(1)

4- تم احتساب معدل النمو المركب من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول نفسه وتطبيق المعادلة: $r = \left(\frac{P_2}{P_1}\right)^{\frac{1}{n}} - 1 * 100$

5- تم احتساب معدل الانكشاف الاقتصادي من قبل الباحثين من خلال قسمة اجمالي قيمة الصادرات والاستيرادات/ قيمة الناتج المحلي الاجمالي * 100

رابعاً: اجمالي الدين العام:

من المهم أن تصاغ سياسات الانفاق والاستدامة المتبعة من قبل الدول بالشكل الذي يضمن عدم إمكانية توقف الدولة عن خدمة ديونها أو قيامها بإعلان أقالسها, لذا فأن الدين العام الذي يؤمن الاستدامة هو ذلك الدين الذي تتمكن فيه الدولة من خدمة ديونها بشكل لا يؤدي إلى اضطرارها إلى التعثر في سداد تلك الديون, مما يعني أن تتبع الدول سياسة مالية بطريقة استراتيجية لتحسين الحيز المالي والنمو الاقتصادي, وتقليل تجديد الديون من خلال تخفيض

النفقات والعمل على تعزيز آليات الموازنة العامة للدولة، و من المهم التطرق إلى مؤشر الدين العام للنتائج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي، فمن خلال هذا المؤشر يتم الاسترشاد من العمق الاقتصادي للموقف المالي للاقتصاد (امين ورشيد، 2022، 38)، وقد تم تحديد نسبة الديون بما لا تتجاوز 60% من الناتج المحلي الاجمالي لتكون في حدود الامان تسمى هذه النسبة بسقف المديونية وهذا المعيار معتمد لدى المؤسسات المالية والدولية، أما إذا تجاوزت النسبة المحددة فأنها تشير إلى وجود مخاطر من عملية الاقتراض تنعكس بشكل سلبي على عملية التنمية (عجم والفتلاوي، 2023، 508)، وهذا ما يوضحه الجدول (4) الآتي:

جدول (4)

اجمالي قيمة الدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020 / مليون دينار

السنة	اجمالي قيمة الدين العام	نسبة اجمالي قيمة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	191,947,061	358.78
2005	154,351,578	208.83
2006	159,749,361	166.29
2007	108,268,052	96.70
2008	81,403,058	51.38
2009	84,423,647	64.54
2010	72,539,794	43.22
2011	80,722,191	36.92
2012	81,760,519	31.97
2013	79,735,261	29.02
2014	79,332,303	29.67
2015	103,221,805	52.61
2016	118,286,979	59.50
2017	125,421,420	55.83
2018	142,986,752	53.17
2019	128,143,905	46.11
2020	179,744,352	67.52

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على:

- 1- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة
- 2-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، اعداد مختلفة، صفحات متفرقة.

نلاحظ من خلال الجدول (4) ارتفاع في قيمة الدين العام من 191,947,061 مليون دينار عام 2004 إلى 108,268,052 مليون دينار عام 2007، ثم انخفاضه إلى 103,221,805 مليون دينار عام 2015، ثم ارتفع بعد ذلك إلى 142,986,752 مليون دينار عام 2018 ثم إلى 179,744,352 مليون دينار عام 2020. يعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع الدين الداخلي، نتيجة زيادة الحاجة لتمويل النفقات العامة المتزايدة الناجمة عن الظروف التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، فضلاً عن ارتفاع الدين الخارجي الناجم عن ثبات الدين التجاري للدائنين، وتراكم أعباء الدين العام مما انعكس على مؤشر نسبة الدين العام إلى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي الذي يعد من مؤشراً للأبعاد الاقتصادية والمالية للعدالة بين الاجيال،

فتلاحظ ارتفاع هذه النسبة إذ بلغت 358.78% عام 2004 ثم 208.83% عام 2005 ثم انخفضت إلى 31.97% عام 2012 ثم ارتفاعها إلى 59.50% عام 2016 ثم عادت للارتفاع عام 2020 إلى 67.52%, وهو بذلك قد تجاوزت النسبة المحددة دولياً مما يدل على الصعوبات التي تواجهها التنمية المستدامة.

يتضح للباحثين أن الإيراد الضريبي لم يساهم في تخفيض الدين العام من خلال زيادة تمويل الموازنة العامة, وبذلك فإن هذا يعد من المعوقات التي تقف أمام تحقيق التنمية المستدامة, إذ لا يمكن توفير السيولة والتمويل للخدمات الرئيسة والمشاريع الاستثمارية في مجالات التنمية المستدامة, ومواجهة العجز في الموازنة العامة في ظل الاعتماد على الإيرادات النفطية وانخفاض الإيراد الضريبي.

مناقشة النتائج واثبات الفرضيات :

في ضوء النتائج التي توصل اليها الباحثين في المحور الثالث من البحث اذ يواجه العراق تحديات كبيرة في تحصيل الضرائب، بما في ذلك الامتثال (او الالتزام) الضريبي المحدود، والقاعدة الضريبية الضيقة، والاعتماد على عائدات النفط بشكل كبير و التي تؤدي تلك التحديات من مدى مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة للدولة اذ شكل نمو المركب للإيرادات الضريبية في التمويل لفترة عينة البحث 2004-2020 نسبة 18.08% و مدى انعكاس ذلك في البعد الاقتصادي في ضوء النتائج التي بحثها و توصل اليها الباحثين و هذا يثبت و يحقق صحة فرضية البحث الأولى التي مفادها ((لا يوجد تأثير للإيراد الضريبي على البعد الاقتصادي)) . فضلا عما ورد في اثبات الفرضية الأولى و دعم الإيرادات للموازنة العامة للدولة انعكس ذلك في مدى مساهمة الإيرادات الضريبية في المساهمة في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة و التي وضحتها نتائج البحث انفا و هذا يثبت صحة و تحقق الفرضية الثانية التي مفادها ((لا يساهم الإيراد الضريبي في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة)).

التوصيات :

في ضوء النتائج التي استنتجها الباحثين يمكن التوصل الى التوصيات الآتية:

- مراعاة مبدأ "العدالة الاجتماعية" في النظام الضريبي، واتباع نهج تصاعدي وحديث، واتخاذ تدابير جادة لزيادة كفاءة ونطاق الضرائب في النظام الضريبي، وبالتالي تنوع مصادر الإيرادات العامة غير النفطية وزيادة الموارد السيادية للدولة. وسيتم ذلك من خلال فرض ضرائب استثنائية على أصحاب الدخول المرتفعة، وزيادة الضرائب والتعريفات الجمركية على السلع الكمالية والاستهلاك الكمالي وتفعيل أدوات التعامل مع التهريب والنشاط الاقتصادي غير الرسمي بما يتوافق مع أهداف النمو الاقتصادي.
- الحث على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية غير النفطية، التي بدورها تزيد الضرائب، مما يؤدي إلى توسيع قاعدة تحصيل الضرائب وزيادة الإيرادات الضريبية وتنوع مصادر الإيرادات العامة غير النفطية.
- السيطرة على كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية وذلك من اجل السيطرة على الإيرادات الجمركية .
- يمكن أن يساهم استخدام الرقمنة و التقنيات الالكترونية الحديثة في تحسين تحصيل الضرائب و ادارة العمليات الجمركية وتوفير بيئة عمل لقطاع التصدير وجلب المزيد من الإيرادات غير النفطية للدولة .
- نظرا لأهمية و دور التنمية المستدامة الحالية و المستقبلية يرى الباحثين ضرورة تكثيف الدراسات و البحوث العلمية في مجال الإيراد الضريبي و تأثيره في الاقتصاد العراقي بشكل عام فضلا عن مساهمات ذلك البعد الاقتصادي في التنمية المستدامة .

المصادر:

أولاً: الكتب العربية:

1. ابو النصر، مدحت، ومحمد، ياسمين محمد. التنمية المستدامة، مفاهيمها- ابعادها- مؤشرات، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
 2. لحرش، كريم، (2018). تدبير المالية العامة في المغرب، : مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء.
- ثانياً: البحوث والدراسات والدوريات:
1. إبراهيم اديب الجلبي، (2024). السياسات و الاحكام الضريبية المعززة لريادة الاعمال في العراق، مركز البيان للدراسات و التخطيط، جامعة الموصل ، كلية الإدارة و الاقتصاد، 9-10.
 2. اسيل فريد حمود وصبيحة برزان، (2023). اثر ضريبة الدخل التصاعدية في التضخم في العراق للمدة من 1995 إلى 2020 / بحث تطبيقي، مجلة دراسات محاسبية ومالية معهد الدراسات العليا، جامعة بغداد، (63) العدد (18).
 3. أكرم حامد دوحى الجنابي، (2023). فاعلية النظام الضريبي في تحقيق الاستدامة المالية _ تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء.
 4. أمل حسن الديب و محمد كمال الدين أبو عجوه و السيد عطية عبد الواحد، (2021). إطار محاسبي مقترح لتفعيل دور الضرائب البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية على بعض مصانع الطوب . مجلة العلوم البيئية معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس، المجلد 50 ، العدد 5 ، الجزء 4 ، الترقيم الدولي IS 0826-1110
 5. امين، هجير عدنان زكي، ورشيد، زينب محمد. (2022). البعد المالي المستدام للتنمية مقارنة لدلالة المؤشرات في الاقتصاد العراقي، مجلة الريادة للمال والأعمال، جامعة الهيرين، كلية اقتصاديات الأعمال، 3(3):32-43.
 6. انجاد، عبد الستار حمد. (2023). دور الضريبة البيئية في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة، مجلة دراسات البصرة، جامعة البصرة، (48):513-538.
 7. بدي، ريدة، ومهنا، سليمان. (2009). التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة دمشق للعلوم الهندسية، 25(1):1-34.
 8. بلال عدنان حسين و محمد طه جهاد. (2022) فاعلية الضرائب في العراق من خلال دور التخطيط الاستراتيجي لادارة المعرفة بين الفلسفة والتطبيق. بحث مقدم الى جامعة ديالى كلية الإدارة و الاقتصاد قسم الإدارة العامة .
 9. جيهان احمد حامد، (2022). المعوقات الضريبية و اثرها على النمو المشاريع الصغيرة في قطاع غزة، مجلة ابن خلدون للابداع و التنمية، السودان، 4(2):70-71.
 10. الدلجاوي، (2018). احمد عبدالصبور، مفاهيم أساسية حول لسياسة الضريبية، مجلة الميزان، العدد(211).
 11. رؤوف، نضال، عواد، سري (2021). تأثير معوقات تحصيل ضريبة الاستقطاع المباشر على الايرادات الضريبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (65)
 12. سيف الدين عماد احمد رؤوف و علاء حسين علوان، (2021) . واقع النظام الضريبي في العراق و إمكانية التطوير، مجلة الإدارة و الاقتصاد، جامعة المستنصرية. (127):152-163
 13. عباس خضرة، بختي خديجة. (2022). السياسة الضريبية و دورها في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر (2000-2019)، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة ابن خلدون-تيارت-كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
 14. عجم، محمد اسماعيل، والفتلاوي، كامل علاوي كاظم. (2023). الاستدامة المالية في العراق نظرة مستقبلية، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة واسط، (15):505-528.
 15. عمار غازي إبراهيم وصالح مهدي حمادي ونزار معن عبدالكريم، (2019). دور الحوكمة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب فرع ديالى. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن .
 16. عفيف عبدالحميد، (2014). فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001 – 2012) رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة فرحات عباس-سطيف1- كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

الإيرادات الضريبية ومدى مساهمتها في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق " دراسة تطبيقية "

17. فيصل شياد،(2022). أثر الضرائب على النمو الاقتصادي و الاستثمار في الدول العربية : دراسة تحليلية قياسية . جامعة البليدة مجلة دراسات جبائية،11 العدد(1):8-35
 18. كاظم، بيداء جواد.(2020). دور الإيرادات النفطية لتعزيز التنمية الاقتصادية العراق حالة دراسية، مجلة واسط للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة واسط، 16(45):549-572.
 19. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقرير مستقبلنا المشترك،(ترجمة محمد كامل عارف وعلي حسين حجاج)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب : سلسلة عالم المعرفة.
 20. محمد عامر كمال،(2022). دور الضرائب المباشرة و غير المباشرة في تمويل الإيرادات العامة دراسة حالة في العراق و الهند للمدة 2004-2020. المؤتمر الدولي الحادي عشر الاصلاح الاقتصادي و الإداري. كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة التنمية البشرية،السليمانية،العراق.
 21. مختار عصماني ورايح أوكيل مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المجلد 20 العدد 01 - ديسمبر 2020 ص 320 323.
 22. مروه سمير حجازي،(2024). تقدير حجم الفجوة الضريبية في مصر خلال الفترة من 2006-2022. دراسة تطبيقية، مجلة البحوث المالية والتجارية، 25 (2):240_241
- ثالثاً: مصادر اجنبية :

1. Selected Edition. An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations: A .[1776] (2008) ،Adam Smith .Oxford University
2. Adefolake, Ayeni Olasubomi; Omodero, Cordelia Onyinyechi (2022) . Tax Revenue And Economic Growth In Nigeria, Cogent Business & Management, ISSN 2331-1975, Taylor & Francis, Abingdon, Vol. 9, Iss. 1, pp. 1-19
3. Desislava G. Stoilova(2023). The Impact of Tax Structure on Economic Growth: New Empirical Evidence from Central and Eastern Europe. 196—Journal of Tax Reform. 2023;9(2):181
4. Md. Mominur Rahman(2022). The effect of taxation on sustainable development goals: evidence from emerging countries. Heliyon Volume 8, Issue 9, E10512
5. Munir, N., Ali, M. S., & Nasir, A. (2023). Examining the Influence of Direct and Indirect Taxation on Economic Growth: A Case Study of Pakistan. IRASD Journal of Economics, 5(4), 1130—1146.

رابعاً: المواقع :

1. البنك المركزي العراقي. للسنوات(2004 , 2005 , 2006 , 2007 , 2008 , 2009 , 2012 , 2013 , 2014 , 2015 , 2016 , 2018 , 2019 , 2020). دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.
2. البنك المركزي العراقي. للسنوات(2011 , 2017 , 2018 , 2019). دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي.
3. وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء،المجموعة الإحصائية السنوية 2020-2021 و 2021-2022 2018-2028 .
4. وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء.(2019). دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، بغداد، تقرير الاقتصاد العراقي.
5. وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء.(2020). دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، بغداد، تقرير الاقتصاد العراقي.
6. وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب ،قسم التخطيط و المتابعة، 2004-2020 .
7. <https://www.almasryalyoum.com/news/details/2905566>